مجتمع

مصر: 18 قتيلاً بحادث تصادم في سيناء

قُتل 18 شخصاً على الأقل وجُرح 17 آخرون في حادث تصادم حافلة لنقل الركاب بأخرى صغيرة قرب مدينة الطور جنوبي سيناء فجر أمس السبت. وقال مسؤولون أمنيون إن الحادث نتج من الضباب الكثيف وقيادة السائقين الحافلتين بسرعة عالية، فيما لمّحت النيابة العامة إلى أنّ تكرار الحوادث في موقع الطريق الدائري الأوسطي يرتبط بـ«عيوب فنية» تحجب زوايا الرؤية في المنعطفات. وتشهد مصر حوادث سير متكررة بسبب الصيانة الضعيفة للطرق، وعدم التزام السائقين تعليمات المرور. وقد سبّبت مقتل 7 آلاف شخص عام 2020. (العربي الجديد)

باكستان: مقتل 19 سائحاً بسبب الثلوج

أعلنت وزارة الداخلية الباكستانية مقتل 19 سائحاً في مصيف مري القريب من العاصمة إسلام أباد بسبب محاصرتهم في الثلوج، بينما انتشرت قوات الجيش في المنطقة لإخراج المحاصرين في الثلوج. وقال وزير الداخلية الباكستاني شيخ رشيد، في بيان، إن 19 سائحاً قتلوا حتى الآن بسبب الثلوج في منطقة مري، محذراً من ارتفاع حصيلة القتلى. وأكد أن القوات المسلحة باشرت أعمال الإغاثة وإخراج الناس الذين حوصروا في الثلوج. وأعلنت الحكومة المحلية في إقليم البنجاب حالة الطوارئ في منطقة مصيف مري. (العربي الجديد)

المؤبد لقتلة أميركي أسود

حُكم أول من أمس الجمعة على ثلاثة أميركيين بيض، هم ترافيس مكمايكل (35 عاماً) ووالده غريغوري (66 عاماً) ووليام برايان (52 عاماً) بالسجن المؤبد بتهمة قتل شاب أسود يدعى أحمد أربيري بالرصاص أثناء ممارسته رياضة الجري في ولاية جورجيا (جنوب) في 23 فبراير/ شباط 2020. وتذرع محامو المحكومين الثلاثة بأن موكليهم قتلوا أربيري بعدما اشتبهوا بأنه لص، علماً أن ترافيس مكمايكل أطلق الرصاصات القاتلة، في حين انضم والده وبرايان إليه في مطاردة الشاب الأسود. لكن القاضي تيموثي والميسلي قال في بيان النطق بالحكم في بلدة برونزويك الساحلية جنوب شرقي جورجيا، إن «أربيري خرج لممارسة رياضة الجري، وانتهى به الأمر بالركض للنجاة بحياته». وقالت والدة الضحية واندا كوبر جونز التي تظهرها الصورة خلال جلسة النطق بالحكم: «استهدفوا ابني لأنهم لم يريدوه في حيّهم». وأوردت تحقيقات الشرطة التي أفضت إلى الحكم أن الرجال الثلاثة طاردوا أربيري بسياراتهم. وبعد مشادة، فتح ترافيس مكمايكل النار، وقتل الشاب الذي حاول انتزاع بندقيته. وزعم المحكومون الثلاثة خلال المحاكمة أنهم شاهدوا أربيري يدخل قبل أيام قليلة منزلاً قيد الإنشاء، وحاولوا الاستناد أيضاً إلى قانون قديم يسمح للمواطنين العاديين باعتقال مشبوهين في جورجيا التي لا تزال تشهد ممارسات عنصرية.

(فرانس برس)

(ستيفن مورتن بول/ Getty)

خوف من انهيار التعليم في ريف حلب

عائشة صبري

تُعاني المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري (المدعوم من تركيا) بريف محافظة حلب شمالي سورية، من سوء إدارة في مجالسها المحلية وشبه استقلال في عمل كل منها عن الآخر. كما أن سوء إدارة الملف التعليمي بشكل عام أدى إلى تدهور القطاع على الرغم من أهميته لتعليم وتمكين الأجيال الجديدة. كما أن تدمير عدد من مدارس المنطقة نتيجة قصف الطائرات والمدافع، واكتظاظ السكان في ظل موجات التهجير القسري والنزوح، دفع عدداً من المدرسين إلى افتتاح معاهد خاصة، لكن غير معترف بها رسمياً. ولكلّ منطقة مديرية تربية مستقلة عن الأخرى، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام في ما يتعلق بالإشراف التركي على عملها ودعمها. تتبع منطقتا الباب وجرابلس ولاية غازي عينتاب وأعزاز والراعي ومارع وصوران، واثنتان تتبعان ولاية كلّس. أما منطقة عفرين ونواحيها الست فتتبع ولاية هاتاي. وتكمن الصعوبات في عدم توفر وسائل النقل. وفي حال توفرها، فإن الأهل يكونون عاجزين عن تأمين رسومها. كما أن بعض الأطفال لا يجيدون القراءة والكتابة لانقطاعهم عن التعليم من جراء النزوح، عدا عن قلة عدد الخريجين الجامعيين والخبراء، وعدم الاعتراف بالمعاهد الخاصة، كما يقول مدير معهد العبقري في مدينة مارع شمال حلب زاهر فرزات. ويوضح لـ«العربي الجديد» أنّ المعهد يؤمن الدروس من الصف الأول ابتدائي وحتى الثالث ثانوي، لكن لا يستطيع معظم الأهالي تسديد الأقساط. ويصل قسط قسم البكالوريا في العام إلى 200 دولار. وفي مارع، هناك نحو عشرة معاهد للتدريس. ويطالب «بالاهتمام بأبنائنا الطلاب أكثر من خلال توفير المناخ والبيئة المناسبة للتعليم وتوفير الوسائل التعليمية الحديثة، والاهتمام بالمناهج وخصوصاً أنَّه يتم حذف جزء كبير منها عشوائياً».

وفي مدينة جرابلس شرقي حلب، وتُعرف بمنطقة درع الفرات، يفيد مؤسس مدرسة «مقاصد» وروضة «تمكين» عبد الرحيم الحمادي في حديثه لـ «العربي الجديد»، بأن مشكلة التعليم في مناطق حلب متشابهة، وتكمن الصعوبات في تأمين المناهج التعليمية واللباس الموحّد للتلاميذ كي لا يشعروا بالفروق المجتمعية في ما بينهم، بالإضافة إلى غلاء أسعار ما يحتاجه التلاميذ من أدوات للدراسة. ويشير إلى أنّ عدد الكادر التدريسي في المركزين هو 45 معلماً، وعدد التلاميذ هو 410. يضيف: «نحن بصدد الحصول على ترخيص من قبل التربية في مديرية التربية والتعليم في جرابلس». وهناك إقبال كبير على التعليم الخاص لأنَّه يُقدّم تعليماً نموذجياً ومميزاً، موضحاً أنَّ المدارس الخاصة في جرابلس هي «مدارس تشغيلية وليست ربحية، وهناك ست مدارس خاصة، علماً أن متوسط رسم التلميذ هو 600 ليرة تركية في الفصل لكل مراحل الدراسة، بدءاً من رياض الأطفال وحتى البكالوريا».

ويطالب الحمادي المعنيين بالإسراع في ترخيص معاهد التعليم الخاص، وتأمين الكتاب المدرسي والألبسة المدرسية الموحدة، داعياً وزارة التربية في الحكومة المؤقتة إلى متابعة التعليم والتواصل بشكل رسمي مع المدارس الخاصة في كافة المناطق وتقديم ما يلزم. يتحدث أحد الأساتذة في مدرسة في مدينة عفرين شمالي حلب، وتُعرف بمنطقة «غصن الزيتون» لـ «العربي الجديد» عن مشاكل التعليم في عفرين عموماً ومنطقة راجو خصوصاً، وأولها اكتظاظ الصفوف. ويتراوح عدد التلاميذ في الصف الواحد من 50 إلى 60، بسبب اكتفاء الوزارة بتأمين راتب أستاذ إضافي، واختيار المدرّسين بطريقة غير مهنية.

كما أنّ المناهج تعدّ «غير مناسبة» لأطفال ولدوا وتربّوا في ظروف القصف والنزوح، في وقت يوضع التلاميذ بشكل عشوائي من دون مراعاة العمر، لانقطاع البعض عن الدراسة. بعض الأطفال في الصف السادس لا يعرفون القراءة والكتابة، وهذه كارثة للتلميذ. لذلك، يجب أن يخضع لدورات تقوية قبل أن يتابع الدراسة. من جهة أخرى، يجب فتح مدارس جديدة أو ترميم تلك المدمرة في المناطق النائية. ويطالب الأهالي مديرية التربية في عفرين بترميم المدرسة على حسابهم الشخصي لكن طلبهم رفض. ويشكو بعضهم العنصرية والتمييز في التعامل بين الأكراد والعرب. ويعامل الأستاذ الكردي بإيجابية والعربي كموظف درجة ثانية. وفصل بعض المدرّسين الذين يتمتعون بقدرٍ عالٍ من العلم والخبرة لـ «أسباب تافهة».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

لا دور للوزارة

يؤكد المكلّف بتسيير أمور وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة، عبد الله عبد السلام، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّه «لا دور للوزارة في المدارس الممتدة من عفرين شمالاً إلى جرابلس شرقاً كونها تتبع المجالس المحلية التي تمارس الحوكمة. بالتالي، فإن المستوى التعليمي في هذه المنطقة ينهار».

تحقيق

«ثمرات» السودان

الانقلاب العسكري يحرم الأسر من الدعم المالي

كثر هم السودانيون الذين تضرّروا من جرّاء الانقلاب العسكري الاخير في بلادهم، كذلك الامر بالنسبة إلى قطاعات مختلفة. وقد خسرت أسر كثيرة من جرّاء ذلك الدعم المالي الذي كان يؤمّنه لها برنامج «ثمرات»

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

أصاب الإحباط مئات آلاف الأسر السودانية مع توقّف برنامج «ثمرات» الذي كان يقدّم لها دعماً مالياً يمكّنها من مواجهة مصاعب الحياة المعيشية. والبرنامج، الذي عُلّق نتيجة الانقلاب العسكري، كانت قد أطلقته حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في عام 2020، لتقديم دعم نقدي مباشر لنحو 32 مليون سوداني من بين 40 مليوناً، العدد الكلي للسكان، من أجل مواجهة الظروف المعيشية القاسية التي تفاقمت عقب تطبيق الحكومة إصلاحات اقتصادية أدّت إلى ارتفاع كلفة الحياة مع زيادة أسعار كلّ السلع الضرورية والخدمات. ووفقاً لدراسات أعدّها البنك الدولي، فإنّ 30 في المائة من السودانيين لم يعودوا قادرين على شراء احتياجاتهم الضرورية بعد تطبيق الإصلاح الاقتصادي. وكانت فكرة تقديم دعم نقدي مباشر للمواطنين قد أتت كبديل للدعم من خلال السلع الذي ظلّت تقدّمه الدولة لعقود طويلة، وذلك ظنّاً منها أنّ ذلك الدعم لا يحقّق مبدأ العدالة الاجتماعية لأنّه يُقدّم إلى المستحقين وغير المستحقين. ويساعد البرنامج على تمكين المرأة وإشراكها من خلال تشجيع الأسر التي تعيلها نساء على التسجيل في البرنامج والاستفادة من خدماته، على أن يكون 50 في المائة من المستفيدين من الإناث. كذلك يهتمّ البرنامج بتسجيل ومراقبة وخفض حالات الشكاوى والعنف القائم على النوع الاجتماعي في أثناء تنفيذ أنشطة البرنامج.

وحصل برنامج «ثمرات» على دعم دولي مقنع النظير، إذ أعلنت دول ومنظمات عدّة تبرّعها لمصلحة المشروع بأكثر من مليار ونصف مليار دولار أميركي، تسلّمت منها الحكومة حتى سبتمبر/ أيلول الماضي نحو 800 مليون دولار لتنفيذ المرحلتَين الأولى والثانية منه اللتَين تستهدفان دعم 24 مليون شخص. وعلى الرغم من بطء إجراءات التسجيل لأسباب تقنية وإدارية، فإن أكثر من 2,5 مليون شخص تسجّلوا، منهم نحو مليون وثمانية من الذكور و600 ألف من الإناث، فيما تسلّمت في الأشهر القليلة الماضية 1,3 مليون أسرة مستحقاتها المالية بواقع 2250 جنيهاً سودانياً (نحو خمسة دولارات أميركية)، لكلّ فرد، في حين استعدّت بقية الأسر لاستلام مستحقاتها في شهر أكتوبر/ تشرين الأوّل الماضي وما يليه. لكن في 25 أكتوبر، نفّذ قائد الجيش السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، انقلابه العسكري مطيحاً بحكومة عبد الله حمدوك وبمؤسسات دستورية كثيرة وأحال كلّ السلطات السيادية والتنفيذية إليه، وسط رفض داخلي وكذلك خارجي واسع للخطوة الانقلابية. ومن بين ارتدادات تلك الخطوة، تعليق البنك الدولي كلّ عمليات الدعم والتعاون مع السودان، ما جعل برنامج «ثمرات» لدعم الأسر السودانية أوّل المشاريع المتأثرة بالمواقف الدولية، وعُلّقت كلّ الأنشطة المرتبطة بالبرنامج بما في ذلك عمليات التسجيل والدفع النقدي المباشر للأسر. وقد فشلت حتى الآن عمليات التواصل ما بين السلطات الانقلابية والبنك الدولي وبقية المانحين بهدف استئناف الدعم الدولي لـ«ثمرات».

آمال خابت

عبد المنعم صالح، مواطن سوداني يبلغ من العمر 50 عاماً، هو تسجّل مع زوجته وابنته للحصول على دعم نقدي مباشر. وبالفعل، بعد سلسلة من الإجراءات الطويلة، استلم دعم الأسرة في أغسطس/ آب الماضي بقيمة ستة آلاف و800 جنيه (نحو 15,50 دولاراً)، وكذلك الأمر في سبتمبر الذي تلاه. لكنه فوجئ في أكتوبر بقرار إدارة برنامج «ثمرات» وقف تحويل المال. الأمر الذي أصابه بإحباط شديد وتحسّر على ضياع أمله بالحصول على المبلغ المخصّص له.

عائلات سودانية كثيرة خسرت الدعم المالي (الشرف شاذلي/ فرانس برس)

يقول صالح لـ«العربي الجديد»، إنّ «الدعم على مدى شهرين فكّ ضائقات معيشية، إذ ساعدني على سداد بدل إيجار منزلي، واشتريت بواسطته حاجيات ضرورية، خصوصاً أنّ المبلغ هو أكبر ممّا اقتضاه في بحثي اليومي عن الرزق لي ولأسرتي». ويعبّر صالح عن أمله في أن تستعيد الحكومة الدعم الدولي ليعود الدعم «لي ولآلاف السودانيين الذين بدأوا يعتمدون على ثمرات لمساعدتهم في قهر ظروف الحياة».

بدوره، علّق يحيى عبد الجليل آمالاً كبيرة على برنامج «ثمرات». هو أب لثمانية أبناء وبنات، معظمهم في المدارس، وقد أكمل تسجيل نفسه وأسرته في مطلع أكتوبر الماضي، ووعده العاملون في البرنامج باستلام 22 ألفاً و200 جنيه (نحو 50 دولاراً)، في نهاية ذلك الشهر، لكنّ الانقلاب العسكري أتى وفقدت البلاد دعماً كبيراً كان مخصصاً للفقراء. يقول عبد الجليل لـ«العربي الجديد»، إنّ «الأوضاع المعيشية ازدادت سوءاً بعد انقلاب 25 أكتوبر، فقطعة الخبز المدعوم التي كانت تُباع بجنيهَين (0,005 دولار) فقط، صار سعرها اليوم 35 جنيهاً (0,01 دولار)، فيما أعلنت حكومة الانقلاب نيّتها رفع الدعم عن الخبز والكهرباء كلياً، ما يعني أنّ الفقراء سوف يزدادون فقراً». ويؤكد عبد الجليل أنّه شخصياً «ضدّ فكرة دعم السلع لأنّها مدخل للفساد المالي، ولعلّ أفضل طريقة للدعم هي الدعم النقدي المباشر الذي بدأ عبر برنامج ثمرات والذي سوف يقود توقّفه إلى انتكاسة جديدة بين الناس».

أمّا عبد الله الضي، وهو من الذين استفادوا مرّتَين من البرنامج، فيتحسّر على توقّفه، موضحاً لـ«العربي الجديد»، أنّ «المبلغ الذي استلمته ساعدني كثيراً. وأيّ مبلغ يُقدّم سوف تكون له قيمته، خصوصاً لذوي الدخل المحدود. فما يحتاجه الفرد في اليوم يقدّر بنحو 400 جنيه (نحو 9 دولارات)، ولا تكفي الرواتب الحالية حتى الموظفين لبلوغ نصف الشهر». ويتّفق عبد الرحمن عبد الباسط مع مواطنيه الذين عبّروا عن إحباطهم وبشاركهم الشعور، بعد توقّف برنامج «ثمرات». ويشير في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «ثمّة قيمة مضافة للبرنامج بعيداً عن المبالغ المالية وقدرها وفائدتها»، داعياً الدولة السودانية إلى «البحث عن بدائل للمانحين أو إعادة تنشيط برامج الدعم الأخرى، مثل دعم وزارة الرعاية الاجتماعية وتوسيع مظلته، وكذلك تعزيز التأمين الصحي ومصارف الزكاة، وزيادة الأجور، على الرغم من علمنا كمواطنين بخواء خزينة الدولة». ويرى عبد الباسط أنّ «الحلّ الأفضل يبقى عودة التفاوض مع البنك الدولي، وهو أمر يتطلب تنازلات سياسية وتحسين البيئة السياسية، وهذا مطلوب وضروري ومهمّ إذا قيس بحجم آثار وقف الدعم ليس في إطار برنامج ثمرات فحسب، إنّما في مجالات أخرى ذات أثر اجتماعي»، ويشدّد على «ضرورة المحافظة على الأموال المتبقية من برنامج ثمرات وعدم صرفها إلى حين استئناف العمل بالبرنامج».

الأموال محفوظة

وكانت إدارة برنامج «ثمرات» لدعم الأسر السودانية قد أصدرت بياناً مؤخراً أعادت فيه التأكيد على استمرار توقّف الأنشطة الخاصة بعمليات التسجيل والدفع النقدي المباشر للمواطنين حتى إشعار آخر، وذلك بسبب استمرار البنك الدولي في تعليق أنشطته بالسودان، مشيرة إلى أنّ الحديث حول استئناف عمل البرنامج غير صحيح. ونفت الإدارة ما عدّته مزاعم منتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي حول سرقة أموال البرنامج من بنك السودان المركزي وتهريبها إلى خارج السودان، مؤكدة أنّ لا أساس لها من الصحة، وأوضحت أنّ أموال البرنامج مودعة في حسابات جارية وليس في صناديق باسم البرنامج في داخل البنوك حتى تتمّ سرقتها بشكل انتقائي، ولا تستطيع أيّ جهة مهما كانت سحب أموال البرنامج إلا بحسب الطرق القانونية المتّبعة لسحب الودائع من البنوك. وشرحت الإدارة أنّه في حالة حساب ثمرات، فإنّ عمليات السحب تستلزم توقيع جهات عدّة، منها مدير البرنامج ومديره المالي وحكومة السودان بتوقيعين، بعد تقديم طلب يُحدَّد فيه الغرض من السحب، وأكّدت أيضاً أنّه لا يمكن استخدام أموال البرنامج لأيّ أغراض أخرى غير الدفع النقدي للأسر السودانية المستحقّة والمصروفات اللازمة لتوصيل هذه المدفوعات.

في سياق متصل، يقول الخبير في مجال الدعم الاجتماعي سليمان علي، لـ«العربي الجديد»، إنّه يتوجّب على الحكومة البحث عن بدائل لبرنامج ثمرات، وما أكثرها، وأهمّها مشاريع شبكات الضمان الاجتماعي التي تحظى بميزة إضافية بتدخّلاتها المتنوّعة من دعم نقدي اجتماعي وتأمين صحي وتحويل الأسر الفقيرة إلى أسر منتجة، بعد دراسات تعتمد على مستوى التعليم وطبيعة المنطقة الجغرافية للمستهدفين ونشاطات المجتمعات المحلية وثقافاتها». ويشير علي إلى «النجاحات التي حقّقتها مشاريع شبكات الضمان الاجتماعي في عدد من المناطق من قبيل شمال كردفان، غربي السودان، حيث تحوّلت أسر فقيرة كثيرة إلى أسر منتجة في مجال الذرة والسمسم وشتول الصمغ العربي والإنتاج الحيواني والدواجن». ويقترح علي «الاعتماد على وزارة المالية في توفير النقد، على أن يُترك لمنظمات المجتمع المدني القيام بالإجراءات الفنية»، مشدّداً على «الاستفادة من كلّ إيجابيات شبكات الضمان الاجتماعي في السنوات الماضية، الأمر الذي من شأنه أن يفتح أفكاراً جديدة للحدّ من الفقر».

32,000,000
سوداني من بين 40 مليون نسمة كانوا مستهدفين بالدعم النقدي الذي يقدّمه برنامج «ثمرات» للأسر

كورونا ليبيا: حملة جديدة وأمل بوعي شعبي

مع وصول متحوّر «أوميكرون» إلى ليبيا، طالبت السلطات المدارس والمؤسسات الحكومية بتطبيق إجراءات احترازية، لكن مؤشرات عدم التجاوب مع الحملة كثيرة

طرابلس ـ **اسامة علي**

باشرت السلطات الليبية تطبيق إجراءات احترازية جديدة لمنع تفشي فيروس كورونا، بالتزامن مع رصد وصول المتحوّر «أوميكرون» الذي اكتشف نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي إلى البلاد. وبين الإجراءات المتخذة تقليص تدريس الطلاب لمدة ثلاثة أيام أسبوعياً، وبدء خطوات لفرض نيل جميع المواطنين التطعيمات ضد الفيروس. وكانت إدارات حكومية عدة اشترطت في مطلع ديسمبر/ كانون الأول الماضي إبراز الموظفين وأصحاب المعاملات بطاقات حصولهم على التطعيم لدخول مقارها، ما شكل خطوة أولى نحو فرض الإجراء في كل مؤسسات الدولة.

قرار وزارة التعليم

وأعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة الوحدة الوطنية منع غير الملقحين من دخول مؤسساتها، سواء العاملين أو الزائرين، واعتبرت أن قرارها يهدف إلى دفع أكبر عدد من المواطنين إلى تلقي اللقاح. وأبدت الوزارة، في بيان نشرته على صفحتها على موقع الإنترنت، انزعاجها من المعلومات عن قلة الإقبال على التطعيم، رغم توفر اللقاح بكميات كبيرة. واعتبرت أن الإقبال الضعيف يعطي فرصة لانتشار موجة جديدة من المرض. وتوالى تجاوب المؤسسات الحكومية مع الإجراء، وبينها وزارة العمل التي أعلنت في بيان أصدرته، حظر «دخول أي شخص مقرها والإدارات والمكاتب التابعة لها من دون إبراز بطاقة التطعيم ضد فيروس كورونا». وأصدرت الوزارة تعميماً في هذا الشأن وجهته إلى المدراء ومسؤولي المكاتب والموظفين والمترددين على مقارها.

إجراءات احترازية

وكان مجلس الوزراء دعا إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية للحدّ من انتشار فيروس كورونا، وطالب المركز الوطني لمكافحة الأمراض بضرورة إطلاق حملة تطعيمات ملزمة في كل مراكز التربية والتعليم في أنحاء البلاد، وأمر الوزارات والمؤسسات الحكومية بتسهيل عمل فريق التطعيم المتنقل التابع للمركز الوطني لمكافحة الأمراض. وإثر إعلان المركز تسجيل إصابة جديدة بمتحور «الوميكرون» قبل أيام، قررت وزارة التعليم والتربية إلزام المدارس تقليص حصص التدريس لمدة ثلاثة أيام أسبوعياً لـ«ضمان عام دراسي آمن تحسباً من المتحور الجديد من فيروس كورونا». وحذرت الوزارة المؤسسات التربوية من مخالفة القرار، ولوّحت باتخاذ عقوبات في حق المخالفين. كما طالبت بأن تتطلق المدارس حملات للتوعية والتنبيه من خطورة الفيروس، والالتزام بالإجراءات الاحترازية وأخذ اللقاحات.

ومنذ منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أصدرت الحكومة قرار فرض التطعيم ضد الفيروس في كل الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح والشركات العامة والخاصة، كما ألزمت جميع المواطنين بالتطعيم. وشدد قرار الحكومة على ضرورة «حظر ارتياد الأماكن العامة والمصالح الحكومية من دون إبراز بطاقة التطعيم ضد الفيروس»، ودعا كل القطاعات والبلديات إلى وضع خطة وطنية للتطعيم بالتنسيق مع وزارة الصحة. لكن وصول المتحوّر «أوميكرون» إلى البلاد والتحذيرات من سرعة تفشيه حتم تشديد وزارات تطبيق التدابير الاحترازية.

قصور كبير

ويشير عضو فرق الرصد والاستجابة الحكومية رمزي أبو ستة، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن حملة التدابير الاحترازية والقرارات ستبقى مطبقة في كل مؤسسات الدولة كي تتحول إلى ثقافة ووعي شعبي، مؤكداً وجود قصور كبير لدى الكوادر الحكومية في شأن توفير توعية شاملة للمواطنين، خصوصاً من خطر متحوّرات الفيروس». ويتوقف أبو ستة عند عدم تجاوب المدارس مع قرارات النظام التعليمي الجديد، «فغالبيتها لا تزال تستقبل الطلاب كل أيام الأسبوع وبحد أدنى في تطبيق الإجراءات الاحترازية، مثل التقيد بالكمامات ورش المطهرات. كما تراجع حديث وسائل الإعلام عن مخاطر الفيروس، ما خفّض مستوى تعامل الناس مع هذه المخاطر». ويلفت أحد سكان العاصمة طرابلس، آدم الصداعي، في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن وجود كميات كافية لتلقي الجرعة الثانية، وقد أدت تداعيات التقصير في إعطاء اللقاح إلى انتشار تجارة بيع بطاقات التطعيم من دون تلقي جرعاتها، وشراء المواطنين لها لتسهيل إجراءاتهم في المؤسسات العامة أو السفر.

احتياطات أقل للبيبين من مخاطر كورونا (فرانس برس)

السلطات الليبية تخطو نحو إلزام التطعيم (فرانس برس)

الأردن: دمج النوع الاجتماعي في المدارس

لأنّ المدارس تؤدّي دوراً مهمّاً في ترسيخ المفاهيم في أذهان الصغار، أتى البرنامج الأردني لدمج النوع الاجتماعي في التعليم والبيئة المدرسية، لكنّ ذلك أثار جدالاً مع محافظين

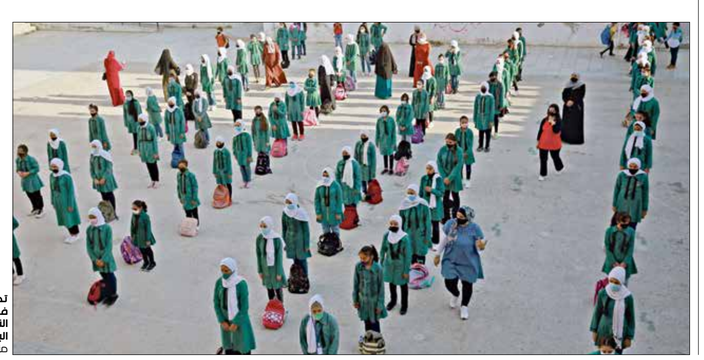
تحفّظات عديدة سُجّلت في ما يخصّ دمج النوع الاجتماعي في البيئة المدرسية (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

عمّان ـ **انور الزيادات**

اعتادت الثقافة السائدة في الأردن كما في دول عدّة، عربية وغير ذلك، أن تضع أدواراً خاصة بالإناث وأخرى بالذكور استناداً إلى قيم مجتمعية ليست مبنية على الفروق البيولوجية بين الجنسَين، فالعلم والواقع يشيران إلى أنّ المرأة قادرة على الاضطلاع بمهام وأعمال عديدة كأيّ رجل، فهي قد تكون عاملة ومعلمة ومديرة وسيدة أعمال وصاحبة قرار.

ومؤخراً، أثارت كتب عمّمتها وزارة التربية والتعليم الأردنية على مديريات التربية في مختلف المحافظات بهدف تنفيذ برنامج تدريبي للمعلمين والمعلمات حول «إدماج النوع الاجتماعي في التعليم والبيئة المدرسية»، حفيظة بعض المواطنين وجمعيات ومنظمات محافظة. وفي هذا الإطار، وجّه المهندس مراد العضايلة، الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، أكبر الأحزاب الأردنية وأكثرها تمثيلاً في البرلمان، مذكّرة إلى وزير التربية والتعليم وجيه عويس حذّر فيها من خطورة ما وصفه بـ«الانزلاق خلف الدعوات الغربية والجهات المانحة المشبوهة». بالنسبة إليه، فإنّ هذا المفهوم للجندر سوف يؤثّر على شكل الأسرة ومعناها وتركيبتها. كذلك طالبت جمعيات ومنظمات محافظة وزير التربية بوقف تنفيذ البرنامج التدريبي للمعلمين والمعلمات، إذ رأت أنّ مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي يمثّل خطراً على قيم المجتمع وثقافته ويؤسّس للفوضى التي سوف تؤدّي إلى هدم كيان الأسرة.

وتشير وثائق وزارة التربية إلى أنّ مشروع الجندر هو تجسيد لالتزام الحكومة الأردنية بما وقّعته من مواثيق دولية، وتحقيقاً للهدفَين الرابع والخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهو كذلك تجسيد لخطط الوزارة الاستراتيجية للتعليم. فهذا الموضوع انطلق في عام 2010، عندما تأسس قسم النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم كجزء من إدارة التخطيط والبحث التربويَين. وترى الوزارة أنّ نتاج المشروع هو التفريق ما بين موضوع الجنس كموضوع بيولوجي وبين موضوع النوع الاجتماعي كموضوع ثقافي مجتمعي، والابتعاد عن السلوكيات النمطية التي أوجدتها الثقافة. فالبرنامج يقدّم أدواراً للمرأة إيجابية وإنتاجية ومجتمعية وسياسية، وبهدف محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي بأشكاله: التسلط والإجبار والعدوان اللفظي والعدوان الجسدي والاحتقار والكراهية والهجر وتقليل المكانة.

> اعتادت الثقافة السائدة في وضع أدوار خاصة بالإناث وأخرى بالذكور
>
> يهدف مشروع النوع الاجتماعي في وزارة التربية إلى إنصاف المرأة

يقول الخبير التربوي ذوقان عبيدات لـ«العربي الجديد» إنّ «مشروع النوع الاجتماعي في وزارة التربية يهدف إلى إنصاف المرأة وتوفير فرص متكافئة لها في الحياة، لذلك يرى هذا المشروع أنّ المناهج وسيلة لتربية التلاميذ على احترام دور المرأة وتقديرها ومنحها الفرص اللازمة لإثبات ذاتها وإشراكها في حياة المجتمع». ويوضح عبيدات وهو من أبرز الذين شاركوا في تطوير المناهج والكتب المدرسية، أنّ «الهدف من المشروع هو تضمين المرأة في الكتب المدرسية، كما ونوعاً، بالنسبة نفسها التي تُخصّص للرجل. فنتحدّث عن النساء في المجتمع كما نتحدّث عن الرجال، فنأتي وقنانات وأطباء وطبيبات. كذلك يكون عدد الأسماء في الكتب مناصفة بين الذكور والإناث، وتكون الأدوار التي تضطلع بها النساء في المجتمع مماثلة لأدوار الرجال، فلا تُربط المرأة بالمطبخ والرجل بالعمل خارج المنزل، بل يقوم الكلّ بمهام متشابهة، مع الابتعاد عن التنميط من خلال ربط الرجال بأعمال معيّنة والنساء بأعمال أخرى». يضيف عبيدات أنّ «الأدوار الحياتية يقوم بها الرجل والمرأة من دون تمييز، كلٌ بحسب قدراته. ثمّة اختلافات بيولوجية بينهما، لكنها لا تمنع وجود طبيبة وفنانة ومقاتلة، بمعنى أنّ دور المرأة لا يقتصر على تنظيف المنزل والطبخ والعناية بالأطفال فقط».

ويبيّن عبيدات أنّ «النوع الاجتماعي أثار ردود فعل عند فئات محافظة في المجتمع، لدرجة أنّه قيل إنّه يهدف إلى الانحلال الأخلاقي، فيما ذلك مجاف للحقيقة. فوزارة التربية الأردنية ملتزمة بالقوانين والمنظومة الأخلاقية التي تؤطر العلاقات في المجتمع، والأردن يتحفّظ على بنود الاتفاقيات الدولية التي تمسّ بثوابت المجتمع». ويؤكد أنّ «هذا الموضوع يُعنى بكرامة المرأة واستقلاليتها، وليس من ضرر في التركيز عليها في المناهج والكتب المدرسية. وعلى التلميذ أن يعلم منذ الصفوف التمهيدية أنّ العمل المنزلي مهمة مشتركة بين الرجل والمرأة، وأنّ مصروف البيت تشاركي كذلك بين الطرفين». ويشدّد عبيدات على «أهمية التعامل في المناهج مع المرأة كشخص مستقل وليس كملحق بالرجل ومكمّل له. فبرنامج النوع الاجتماعي يحفظ للمرأة مكانتها ولا يتجاوز ذلك إلى العلاقات التي تربط بين الأفراد. وعلى التربويين تصحيح الأخطاء الاجتماعية وإعادة الدور الحقيقي للمرأة».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

يأكلون من طبق واحد في إثيوبيا

الغذاء الغالي

معايير طبقية للوجبات الصحية

هل بات الطعام للأغنياء فقط؟ سؤال منطقي يطرح نفسه في ظل تأكيد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أخيراً أن أسعار الأغذية العالمية بلغت أعلى مستوى منذ عشر سنوات عام 2021، بارتفاع نسبته 28 في المائة مقارنة بعام 2020. ورأى كبير خبراء الاقتصاد في «فاو» عبد الرضا عباسيان أن «الأسعار المرتفعة ووباء كورونا العالمي المتواصل والظروف المناخية الضبابية لا تترك فسحة كبيرة للتفاؤل من أن يشهد العالم ظروف سوق أكثر استقراراً هذا العام». وقد ارتفعت أسعار الزيوت الغذائية بمعدل 66 في المائة العام الماضي، والحبوب بنسبة 27 في المائة، والذرة بنسبة 44,1 في المائة والقمح بنسبة 31,3 في المائة، واللحوم بنسبة 12,7 في المائة، ومنتجات الألبان بنسبة 16,9 في المائة. ويعزز ذلك قول خبراء إنّ «الطعام الصحي يصبح أغلى ثمناً مع الوقت، وإن فرصه أكبر في التواجد على موائد الأشخاص الأكثر ثراءً الذين يميلون إلى استهلاك وجبات غذائية عالية الجودة تتضمن الفواكه والخضروات الطازجة والأسماك والحبوب الكاملة واللحوم الخالية من الدهن ومنتجات الألبان قليلة الدسم». يضيفون: «على موائد الأشخاص من ذوي الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية تصبح الوجبات التي تفتقر إلى المكوّنات الصحية وسريعة التحضير أكثر رخصاً وأسهل تحصيلاً، وتشمل أطعمة مليئة بالطاقة والسعرات الحرارية مثل المعكرونة والبطاطا والمأكولات المقلية وسكر المائدة واللحوم المعالجة والمجمّدة».

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)

ماكولات سريعة مقلية في بيشاور الباكستانية

الرغيف الصعب في أفغانستان

حصل على وجبة مساعدات في البرازيل

بائع تفاح محلّى في غزة

إطعام محتاجين في ميانمار

أطباق شهية لزبائن أثرياء في مطعم ياباني